

الذكاء الاصطناعي كآلية لترقية الإستثمار (بين الواقع والمأمول)

-إشارة لحالة الجزائر أنموذجا-

Artificial intelligence as a mechanism for promoting investment (between reality and hope)

- Reference to the case of Algeria as an example -

لحسن كحول¹، ياسين قرفي²

¹ مخبر الحقوق والحريات في الأنظمة المقارنة- كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة محمد

خيزر - بسكرة- (الجزائر) ،

lahcene.kahoul@univ-biskra.dz

² كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة محمد خيزر - بسكرة- (الجزائر)،

y.guerfi@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2025/12/29 تاريخ القبول: 2026/06/04 تاريخ النشر: 2026/06/10

Abstract:

Our research paper addresses the mechanisms that can be used to strengthen the investment sector by relying on emerging technologies developed by artificial intelligence. Our study aims to examine the effectiveness of these technologies in supporting and promoting investment at the international level. Despite the traditional mechanisms that countries have used to regulate this investment field, which vary between institutional and procedural measures, this is not enough. Therefore, in this study, we have attempted to address some of the procedural measures to strengthen the position of artificial intelligence in the financial and economic field, and then highlight the most important measures and efforts initiated by the Algerian state to promote the investment sector.

The study concluded that, despite their professionalism and accuracy in supporting investment activity, these contributions still face several future challenges, given that the world is witnessing continuous developments in artificial intelligence systems and technologies. As for Algeria, the infrastructure still needs further legal and structural reforms in order to adapt to the reality of technology and the technological transformations the world is experiencing.

Key words: Artificial intelligence; investment activity; smart technologies; investment promotion.

الملخص:

تتناول ورقتنا البحثية موضوع الآليات القانونية الكفيلة لتعزيز القطاع الإستثماري من خلال الاستناد إلى التقنيات المستجدة التي يطورها الذكاء الاصطناعي، حيث تهدف دراستنا للتوقف على مدى فاعلية هذه التقنيات في دعم الإستثمار وترقيته على المستوى الدولي، بالرغم من الآليات التقليدية التي سخرتها الدول لتنظيم هذا المجال الإستثماري والتي تنتوع بين تدابير مؤسسية وإجرائية، إلا أن ذلك لا يعد كافيا، وعليه حاولنا من خلال هذه الدراسة التطرق لبعض التدابير الإجرائية لتعزيز مكانة الذكاء الاصطناعي في المجال المالي والإقتصادي، ثم إبراز أهم التدابير والجهود التي بادرت بها الدولة الجزائرية من أجل النهوض بالقطاع الإستثماري.

خلصت الدراسة إلى أن هذه الإسهامات بالرغم من إحترافيتها ودقتها في دعم النشاط الإستثماري إلا أنها لا تزال أمامها عدة تحديات مستقبلية تعترضها، على اعتبار أن العالم يشهد تطور مستمر في أنظمة وتقنيات الذكاء الاصطناعي، وبالنسبة للجزائر فلا تزال البنية التحتية بحاجة للمزيد الإصلاحات القانونية والهيكلية قصد التكيف مع واقع التكنولوجيا وما يعيشه العالم من تحولات في مجال التقنية .

كلمات مفتاحية: ذكاء الاصطناعي ؛ نشاط إستثماري ؛ تقنيات ذكية ؛ ترقية الإستثمار .

1. مقدمة:

يشهد قطاع الاستثمار العديد من التحولات الجذرية على المستوى الدولي وهذا مرده مخرجات ثورة التكنولوجيا التي أَلقت بظلالها على كافة الميادين بصفة عامة وميدان الإستثمار على وجه الخصوص، حيث لجأت أغلب الدول إلى محاولة توظيف تقنيات التكنولوجيا كآلية لتحسين قطاع الإستثمار، ولعل أهم هذه التقنيات التي كثر الحديث عنها في الوقت الراهن الذكاء الاصطناعي وما يعرفه من تطورات رهيبة في تقنياته وخوارزمياته المعقدة والمتطورة، حيث يعتبر الذكاء الاصطناعي من ضمن الأنظمة المستحدثة في مجال التقنية التي يشهدها العالم المعاصر وهو إمتداد فرعي لأحد فروع علوم الحاسوب حيث يهتم بإنشاء تطبيقات وبرمجيات من شأنها تحاكي السلوك البشري(بتشيم، 2023، ص 40) ، كما يمكن أن نعتبره نظام تقني مستحدث يعمل وفق خوارزميات ومعطيات برمجية محددة، حيث يسعى من خلاله الخبراء إلى تنفيذ عمليات عجز عنها الذكاء البشري.

ولعل الدولة الجزائرية على غرار باقي الدول العالم تسعى جاهدة للالتحاق بركب الدولة المتطورة وتعزيز قطاعها الإستثماري من خلال الإستفادة من تقنية الذكاء الاصطناعي، ومن هذا المنطلق أصبح استغلال برامج الذكاء الاصطناعي ضرورة حتمية للدولة الجزائرية للنهوض بالقطاع الإستثماري، وعليه فموضوع يثير إشكالية هامة يمكن صياغتها وفق الشكل التالي:

هل يمكن الإستفادة من تقنية الذكاء الاصطناعي في ترقية القطاع الإستثماري بالإستناد إلى جملة الضمانات الإجرائية الدولية والوطنية ؟

✓ **التساؤلات الفرعية:** ينبثق عن هذه الإشكالية عدد من التساؤلات الفرعية :

- هل توجد ضمانات دولية مستجدة يمكن أن تساهم في دعم القطاع الإستثماري ؟
- هل تتوفر الدولة الجزائرية على بنية تحتية متكاملة تساعد على توظيف الذكاء الاصطناعي في المجال الإستثماري.

✓ **الفرضيات :**

- نعم توجد ضمانات دولية يمكن أن تساهم في دعم القطاع الإستثماري.

الذكاء الإصطناعي كآلية لترقية الإستثمار (بين الواقع والمأمول) - إشارة لحالة الجزائر أنموذجاً-

- لا تتوفر الدولة الجزائرية على بنية تحتية متكاملة تساعد في توظيف الذكاء الإصطناعي في المجال الإستثماري.

✓ **أهداف البحث:** تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، منها:

- تسليط الضوء على التدابير الإجرائية الدولية ومدى مساهمته في تعزيز دور الذكاء الإصطناعي في المجال الإستثماري.

- إبراز مدى فاعلية الضمانات الإجرائية لتنظيم الذكاء الإصطناعي في دعم وتحسين نشاط الإستثمار في الجزائر.

✓ **المنهج المتبع في البحث:** بالنظر لطبيعة الموضوع تستدعي توظيف المنهج الوصفي، حيث سنسلط الضوء عن جملة التدابير الإجرائية لتنظيم للذكاء الإصطناعي في القطاع الإستثماري على المستوى الدولي، إلى جانب ذلك الإستناد على المنهج التحليلي من أجل إسقراء وتقييم النصوص التنظيمية التي تبين التجربة الجزائرية في توظيف الذكاء الإصطناعي في المجال الإستثماري.

سعيًا للإجابة على الاشكالية المطروحة سلفاً، إرتأينا تقسيم الموضوع على النحو

التالي:

1. التدابير الإجرائية لتعزيز دور الذكاء في مجال الاستثمار على المستوى الدولي

يشهد العالم في الوقت الراهن كيان جديد في مجال التقنية والمعلوماتية يتّثل في الذكاء الإصطناعي، يمكن القول أنه أصبح ينافس الكيان البشري من حيث قدرته على القيام بأعمال جد معقدة وفق نمط دقيق وإحترافي، وهذا ما جعل الخبراء يبحثون عن سبل الإستفادة من هذا الكيان في مجال الإستثمار، حيث أصبح من أحد التقنيات المساعدة في تطوير المجال الإستثماري على المستوى الدولية، إذ باتت معظم المؤسسات الإستثمارية تستند إليه في تعزيز كفاءتها داخل الأسواق المالية، وفيما يأتي نبين أهم التدابير الدولية التي وضعت لتنظيم تدخل الذكاء الإصطناعي في المجال الإستثماري.

1.2. إستحداث لجان دولية متخصصة للإشراف على الذكاء الاصطناعي في السوق الإستثمارية

تعتبر المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) من بين المنظمات تتكلف بوضع المعايير الدولية التي تنظم الأسواق المالية بما فيها الإستثمارية بحيث تهدف إلى تحقيق حماية فعالة للمستثمرين (IOSCO, 2025)، وتماشيا مع التطورات والتحولات التقنية التي يشهدها العالم لاسيما بعد بروز تقنيات الذكاء الاصطناعي وهيمنته على أغلب المجالات لاسيما الإقتصادية، ومن تم إستحداث لجان متخصصة داخل هاته المنظمة الدولية للإشراف على الخوارزميات والذكاء الاصطناعي المستخدم في السوق الإستثمارية وتضم هاته اللجان عدة فاعلين من الهيئات الدولية والحكومية من أبرزهم: هيئة الأسواق المالية الفرنسية، هيئة الأوراق المالية والعقود الآجلة في هونغ كونغ، هيئة الأوراق المالية والبورصات الهندية، البنك المركزي الإيرلندي (IOSCO, 2025, p 5).

بالرجوع لمهام هاته اللجنة الدولية وعلاقة بتعزيز توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في المجال الإستثماري، فتضطلع بمجلة من المهام يمكن إيجازها فيما يأتي: جمع ومعالجة إستطلاعات الرأي المتعلقة بالتداول الخوارزمي، وبحوث الاستثمار، تعمل اللجان المتخصصة بالتواصل مع أصحاب المصلحة، ومراجعات الأدبيات، لجمع معلومات حول الإستخدامات الحالية والمستقبلية المحتملة لأنظمة الذكاء الاصطناعي في المنتجات والخدمات المالية، تعزيز المراقبة مخاطر إستخدام الذكاء الاصطناعي في الأسواق المالية، مراقبة مدى الإمتثال للمستثمرين بالقواعد الأمنية لاسيما تلك المتعلقة بمكافحة جرائم تبييض الأموال الرقمية (المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2025).

2.1. تعزيز التعاون الدولي لتطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي

في إطار الجهود الدولية الرامية لتعزيز مكانة الذكاء الاصطناعي في خدمة مختلف المجالات لاسيما الإستثمارية منها، طرحت الصين مبادرة دولية تحت مسمى "منظمة التعاون العالمي للذكاء الاصطناعي (WAICO)، والتي تنطلق من تأسيس منصة مشتركة بين الدول الفاعلين من أجل تعزيز سبل التعاون الدولي في تنظيم إستخدام الذكاء الاصطناعي في المجالات الحيوية ومواجهة التحديات المعقدة المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، ومن ثم تضمن

الذكاء الاصطناعي كآلية لترقية الإستثمار (بين الواقع والمأمول) – إشارة لحالة الجزائر أنموذجاً-
هذه المنظمة الدولية وجود تنسيقاً دولياً واسع النطاق للإستفادة من مخرجات الذكاء الاصطناعي (IOSCO, 2025, p 05).

3.1. إستخدام الذكاء الاصطناعي في مجال التداول الخوارزمي

تستخدم العديد من صناديق التحوط وبنوك الإستثمار عبر العالم استراتيجيات التداول الكمي حيث ساعدت خوارزميات التداول الآلي الأسواق في العمل بمزيد من السرعة واستيعاب الكثير من عمليات التداول بكفاءة أكبر غير أنها ساهمت أيضاً في عدم إستقرار أسعار السوق وظهور تقلبات أسعار خلال فترات زمنية قصيرة للغاية، ولذلك فإن تدخل الذكاء الاصطناعي يمكن أن يساهم من خلال قدرته على المعالجة شبه الفورية لكم كبير من البيانات والنصوص التي يستخدمها المتداولون لكن استخداماته الفعلية في أوساط المستثمرين لا تزال محدودة، هذا وإرتفع نصيب محتوى الذكاء الاصطناعي في طلبات تسجيل براءات الاختراع المرتبطة بالتداول الخوارزمي من 19% في عام 2017 إلى أكثر من 50% سنوياً منذ عام 2020، مما يشير إلى أن هذا المجال سيشهد موجة هائلة من الابتكارات (عباس وآخرون، 2024) ، وعليه فإن إستخدام الذكاء الاصطناعي في أنشطة سوق المال قد يكون له دور إضافي في دعم نمو المؤسسات المالية (صندوق النقد الدولي، 2024، ص02).

2. التدابير الإجرائية لتعزيز دور الذكاء في مجال الاستثمار على المستوى الوطني

يعتبر قطاع الإستثمار المجال الخصب الذي يمكن أن يخضع لتطور مستمر في الوسائل والأدوات التقنية التي تعزز من تطويره وترقيته، ولذلك كان توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي خطوة إيجابية للدول ولاسيما في للدولة الجزائرية، وعليه من أجل تجسيد مساعي توظيف الذكاء الاصطناعي في مجال الإستثمار سعت الدولة الجزائرية إلى إيجاد بيئة مؤسسية ملائمة لتحقيق هذا المسعى، وهو ما تم فعلاً من خلال إستحداث الهياكل المؤسسية، إلى جانب تبنى إستراتيجية وطنية تعزز من تطبيق الذكاء الاصطناعي في المجال الإستثماري.

1.2. إستحداث وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة

تبنى المشرع الجزائري فكرة ضرورة التحول لاقتصاد المعرفة بمقتضى نص المادة 2 من قانون الإستثمار الجديد إلا أنه مع ذلك لم يشير إلى آليات تعزز من تطبيق هذا التحول

التقني، وفي خطوة لاحقة صدرت نصوص تنظيمية تعزز من الإطار المؤسسي لاقتصاد المعرفة، فبالإستناد لنص المرسوم التنفيذي رقم 20-55، تشكل الوزارة فضلا عن الأمين العام ورئيس الديوان والمفتشية العامة من المديريات الآتية:

- مديرية المؤسسات الصغيرة والنظم البيئية.
- مديرية المؤسسات الناشئة.
- مديرية اقتصاد المعرفة.
- مديرية المشاتل والحاضنات والمسرعات.
- مديرية أنظمة المعلومات.
- مديرية التعاون.
- مديرية التنظيم والدراسات القانونية.
- مديرية الإدارة العامة.

بالرجوع للصلاحيات المتعلقة بمديرية اقتصاد المعرفة فتطبيقا لما جاء في نص المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 20-55 حيث أسند المشرع الجزائري لهاته المديرية العديد من الصلاحيات المتعلقة بالمديرية التابعة لوزارة إقتصاد المعرفة، وسنقتصر في هذا العنصر على المهام المسندة لمديرية اقتصاد المعرفة نظرا لعلاقتها بموضوعنا، حيث بمقتضى هذا النص بين دور هذه الهيئة في تنفيذ إستراتيجية التحول الرقمي بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، وتتمثل مهام هاته المديرية فيما يأتي: إعداد واقتراح عناصر السياسة والإستراتيجية الوطنية للإقتصاد الرقمي ، المشاركة في تنفيذ خطة وبرامج ومشاريع الحكومة في مجال الإنتقال الرقمي، المشاركة في تحضير خطة وإعداد خطط وبرامج ومشاريع لتنمية إقتصاد المعرفة، تنفيذ الأعمال التي تساهم في الشراكة الإستراتيجية لتنمية إقتصاد المعرفة.(المرسوم التنفيذي رقم 20-55، 2020، ص 09).

ما يلاحظ على هاته الصلاحيات أن المشرع الجزائري حاول أن يعزز من دور مديرية إقتصاد المعرفة في ترقية الاقتصاد الرقمي من خلال تمكينها من بناء خطة وطنية في مجال الإنتقال الرقمية، إلا أنه ما يؤخذ عليه أنه لم يتناول بوضوح مجال تدخلها في تنظيم تقنيات الذكاء الاصطناعي .

الذكاء الإصطناعي كآلية لترقية الإستثمار (بين الواقع والمأمول) – إشارة لحالة الجزائر أنموذجاً-

إلى جانب ذلك بين المرسوم التنفيذي رقم 20-54 السالف الذكر، أهم الصلاحيات المسندة لوزير المؤسسات الناشئة والصغيرة في ترقية اقتصاد المعرفة حددتها المواد من 2 إلى 12 من ذات المرسوم والتي من أبرزها: أن يتولى عرض نتائج نشاطاته على الوزير الأول في إجتماعات الحكومة ومجلس الوزراء حسب الأشكال والآجال المقررة (المرسوم التنفيذي 20-54، 2020، ص 06).

2.2. إستحداث المدرسة الوطنية العليا للذكاء الإصطناعي

تعتبر المدرسة الوطنية العليا للذكاء الإصطناعي في الجزائر، مدرسة جديدة تتبع نظام المدارس النخبوية، بتخريج مهندسين لهم دراية نظرية عالية بأسس وتقنيات الذكاء الإصطناعي، فتحت أبوابها خلال السنة الدراسية 2021 - 2022، حيث تم إنشاؤها من طرف الدولة الجزائرية بمرسوم رئاسي رقم 21-323 يتضمن إنشاء مدرسة وطنية عليا للذكاء الإصطناعي.

فيما يتعلق بتنظيم المدرسة الوطنية العليا للذكاء الإصطناعي، حسب المادة 19 من الفصل الرابع من نص المرسوم الرئاسي الناظم للمدرسة الوطنية العليا للذكاء الإصطناعي، فيدير المدرسة مجلس إدارة ويسيرها مدير ويساعده مديرون مساعدون وأمين عام ومدير مكتبة، وتزود بهيئات إدارية وعلمية تقيم النشاطات البيداغوجية والعلمية (المرسوم التنفيذي رقم 21-323، 2021، ص 19) ، فضلا عن ذلك تتشكل المدرسة من أقسام توضع تحت مسؤولية رؤساء الأقسام، وتضم مصالح تقنية ومصالح مشتركة للبحث، ويمكن أن تحتوي على هياكل مكلفة بالخدمات الجامعية، ويحدد التنظيم الإداري وطبيعة المصالح التقنية والمصالح المشتركة بموجب قرار وزاري مشترك (قرار وزاري مشترك ، 2024، ص 18).

بالرجوع لصلاحيات المدرسة الوطنية العليا للذكاء الإصطناعي، فمن خلال الإطلاع على مواد المرسوم الرئاسي رقم 21-323 فإن المشرع الجزائري حدد بوضوح المهام التي تعنى بها المدرسة الوطنية للذكاء الإصطناعي، ولعل من بين المهام التي لها علاقة بترقية المجال الإستثماري ما يأتي:

- إدخال بعد الابتكار والتحويل التكنولوجي والمقاولاتي سواء في التكوين أو البحث.

- المساهمة في تطوير البحث الأساسي والتطبيقي لدى المؤسسات الوطنية العمومية والخاص عن طريق تشجيع الابتكار(المرسوم التنفيذي رقم 21-323، 2021، ص 19).

إستكمالاً لتعزيز دور الذكاء الإصطناعي في مجال الاستثمار، تم في 26 جوان 2023 إنشاء المجلس العلمي الجزائري للذكاء الإصطناعي، الذي يضم نخبة من الكفاءات الجزائرية داخل الوطن وخارجه، ويتولى اقتراح مكونات الاستراتيجية الوطنية وتحديد الإحتياجات اللوجستية والبنية التحتية اللازمة لتطوير هذا المجال(بورهمون، 2025).

3.2. تعزيز دور الذكاء الإصطناعي في الاستثمار من خلال برامج وطنية

إلى جانب الإطار المؤسسي، سعت الدولة الجزائرية إلى إقتراح وتنفيذ العديد من المبادرات الميدانية على المستوى الوطني وجميعها يصب في خدمة الاستثمار وتطويره من خلال توظيف تقنيات الذكاء الإصطناعي.

1.3.2 وضع إستراتيجية وطنية بعنوان "الجزائر رقمية".

تتعلق طموحات الجزائر من استراتيجية وطنية شاملة بعنوان «الجزائر الرقمية 2025 2030»، حيث تركز هذه الرؤية على خمسة محاور: بناء بنية تحتية رقمية متكاملة، توسيع برامج التدريب التقني، وربط الخدمات الحكومية بالإنترنت (الحكومة الإلكترونية)، وتعزيز ثقافة الابتكار، وتحفيز ريادة الأعمال في القطاع التقني، وقد انعكس هذا التوجه عملياً في تحسين مؤشرات استخدام الإنترنت؛ إذ تقدّمت الجزائر عالمياً في تصنيفات تكنولوجيا المعلومات نتيجة لانتشار أوسع للإنترنت، وفي سنة 2021 أطلقت الجزائر أيضاً استراتيجية وطنية للذكاء الإصطناعي بهدف تنويع اقتصادها وبناء قدرات وطنية في هذا المجال، بما في ذلك استحداث برامج جامعية متخصصة وتأسيس مراكز بحثية ريادية لتعزيز تكنولوجيا الذكاء الإصطناعي(بومخيلة، 2025).

في ذات السياق نشير إلى مصادقة الجزائر على وثيقة إستراتيجية مقترحة من طرف كل وزارات الاتصالات والتكنولوجيا والإقتصاد الرقمي في إفريقيا خلال إجتماع رسمي بالجزائر، تحت مظلة الاتحاد الإفريقي وتضمنت تنظيم عمل المنصات الرقمية الكبرى للذكاء الإصطناعي داخل القارة الإفريقية(الإذاعة الجزائرية، 2025) ، وهذا من شأنه أن يعزز من

الذكاء الاصطناعي كآلية لترقية الإستثمار (بين الواقع والمأمول) – إشارة لحالة الجزائر أنموذجا-
الأمن والحماية للمستثمرين ويقلل من مخاطر التقنية لاسيما تلك المتعلقة بحماية المعطيات الشخصية.

2.3.2 إنشاء شبكة وطنية بعنوان "DZ-IA"

في إطار الجهود الرامية لتوسيع إستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في المجال الاقتصادي والإستثماري أفاد الخبير في تكنولوجيا الإعلام والإتصال-يوسف شعبان-بأن شبكة "DZ-IA" يمكن أن تكون أداة حقيقية لبناء السيادة الرقمية للجزائر، من خلال ثلاث مسارات أساسية هي، تطوير واستضافة منصات ونماذج ذكاء إصطناعي محلية، إنتاج حلول متكيفة مع الاحتياجات الوطنية في الأمن السيبراني، الزراعة، وإقامة شراكات بين الجامعات، مراكز البحث، الشركات الناشئة والكبرى مثل سوناطراك(زهراء، 2025).

3. خاتمة

نصل في ختام دراستنا لهذا الموضوع أنه في ظل التحول التكنولوجي الذي يشهده العالم، أصبح للذكاء الاصطناعي دورا محوريا في إعادة تنظيم أساليب الإستثمار، كما تجلى دوره كذلك في تحليل بيانات الأسواق، وهذا من شأنه أن يشكل منطلقا لتجسيد رؤية جديدة في ترقية المجال الإستثماري، وهو ذات الأمر ينطبق على الدولة الجزائرية من خلال مساعي النهوض بالقطاع الإستثماري من خلال توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي.

بناء على ما سبق توصلنا لجملة من النتائج يمكن ذكر أهمها وفق ما يأتي:

- يعتبر الذكاء الاصطناعي نظام تقني مستجد يعتمد على خوارزميات برمجية جد معقدة وعلى أسس علمية منطقية جعلته ينافس الذكاء البشري في عدة مجالات علمية لاسيما في المجال الإستثماري، حيث شكل الوسيلة المثلى للعديد من المستثمرين في تنمية إستثمارتهم.
- للذكاء الاصطناعي دورا مهما في تفعيل قطاع الإستثمار من خلال تقنياته الذكية وهذا ما بينته العديد من الدراسات والأبحاث العلمية حيث بينت قدرته على تحليل الأسواق المالية ومعالجة البيانات المتعلقة بالتداول، وتحقيقا لمساعي تطوير المجال الإستثماري من جهة وضمان وجود أخلاقيات للتعامل مع هذه التقنية سعت الهيئات الدولية لتنظيم تدخل الذكاء الاصطناعي في المجال المالي والإستثماري من خلال عدة تدابير مؤسساتية .

- سعت الدول الجزائرية إلى خوض تجربة إدراج الذكاء الإصطناعي في دعم وتعزيز القطاع الإستثماري من خلال عدة ضمانات إجرائية تجسد في إستحداث مؤسسات وهياكل تساعد في تأطير هذه التقنية، فضلا عن إطلاق العديد من البرامج والمبادرات الوطنية إلا أن البيئة التحتية لا تزال تقف عائقا نجاعة تحقيق ترقية متكاملة للإستثمار من خلال أدوات الذكاء الإصطناعي.

- من بين الصعوبات التي يشهدها الوضع في الجزائر غياب نصوص تشريعية وتنظيمية واضحة تعزز صراحة من توظيف تقنيات الذكاء الإصطناعي في تطوير بيئة الإستثمار، وهذا ما تبين من خلال تحليل نصوص المحددة لتنظيم الوزارة المكلفة بإقتصاد المعرفة .

- من بين العراقيل التي لا تزال تشهدها الجزائر هو غياب العنصر البشري والمتمثل في المتخصصين و الخبراء في مجال توظيف الذكاء الإصطناعي في المجال الإستثماري وهذا ما يمكن أن يبطئ من عملية التحول التكنولوجي والرقمي.

بناء عليه يمكن تعزيز دور الذكاء الإصطناعي في دعم القطاع الإستثماري من خلال المقترحات الآتية:

- ضرورة تكاثف الجهود على المستوى الدولي ووضع إطار قانوني وتنظيمي موحد يعالج مجال تطبيق الذكاء الإصطناعي في المجال الاقتصادي والإستثماري، ومن أجل حماية المستثمرين ومواجهة المخاطر التقني المحتملة .

- يوصي الباحثان بضرورة إعادة النظر في المنظومة التشريعية التي تعالج نشاط الإستثمار في الجزائر والعمل على تكييفها مع المستجدات الاقتصادية الدولية التي يشهدها لاسيما مع إتساع تدخل أنظمة الذكاء الإصطناعي في ميدان الإستثمار.

- ينبغي على الدولة تعزيز مجال الذكاء الإصطناعي من خلال فتح ورشات تكوينية لمستخدمي ومسيري الهيئات والإدارات العمومية الخاصة لقطاع الإستثماري بهدف تطوير مهارتهم حول إستغلال تقنية الذكاء الإصطناعي.

- ضرورة تسخير كل الجهود من خلال توفير ميكانيزمات مادية وبشرية وتقنية من أجل تعزيز استخدام تقنيات الذكاء الإصطناعي في التسريع من وتيرة إنجاز الأنشطة الإستثمارية.

الذكاء الاصطناعي كآلية لترقية الإستثمار (بين الواقع والمأمول) – إشارة لحالة الجزائر أنموذجاً-

4 قائمة المراجع:

أولاً: النصوص القانونية

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2020). المرسوم التنفيذي رقم 20-54 يحدد صلاحيات وزير المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة. الجريدة الرسمية، (12).
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2020). المرسوم التنفيذي رقم 20-55 يتعلق بوزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة. الجريدة الرسمية، (12).
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2021). المرسوم الرئاسي رقم 21-323 يتضمن إنشاء مدرسة وطنية عليا للذكاء الاصطناعي. الجريدة الرسمية، (65).
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2024). القرار الوزاري المشترك يحدد التنظيم الإداري للمدرسة الوطنية العليا التابعة للقطب التكنولوجي لمدينة سيدي عبد الله وطبيعة المصالح التقنية والمصالح المشتركة للبحث وتنظيمها. الجريدة الرسمية، (71).

ثانياً: المؤلفات

- بتشيم، ب. (2023). الذكاء الاصطناعي في منظومة العدالة الحديثة (على ضوء أحدث أحكام التشريع والقضاء المقارن إلى غاية سنة 2022). ألفا للوثائق للنشر والتوزيع.

ثالثاً: مواقع الانترنت

- بورهون، ت. (2025). تشريعات جديدة لتنظيم الذكاء الاصطناعي وجذب الاستثمارات التكنولوجية إلى الجزائر . <https://openinapp.link/um5lx>
- بومخيلة، خ. (2025). الجزائر ورهان التجارة البينية: التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي كفرصة للنمو <https://openinapp.link/w03bn>.
- زهراء. (2025). استثمار يجعل الجزائر فاعلاً إقليمياً في الذكاء الاصطناعي .جريدة الشعب . <https://openinapp.link/mauzz/>
- عباس، ن، وآخرون. (2024). الذكاء الاصطناعي يمكن أن يجعل الأسواق أكثر كفاءة وأكثر تقلباً .موقع صندوق النقد الدولي <https://openinapp.link/h7v1w> .
- صندوق النقد الدولي. (2024). تقرير الإستقرار المالي العالمي لسنة 2024 <https://openinapp.link/h7v1w2024>
- المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة. (2025). حوكمة تكنولوجية: أبعاد الدعوة الصينية لإنشاء منظمة دولية للذكاء الاصطناعي <https://openinapp.link/01sq7> .
- المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO). بيان إعلامي <https://openinapp.link/og5yz>
- موقع الإذاعة الجزائرية. (2025). اعتماد إعلان الجزائر حول المنصات الرقمية العادلة والأمن والمسؤولية في إفريقيا . <https://openinapp.link/6zolz>